

فريق العمل المشترك المعني بالشارة

المنبثق عن اللجنة الدائمة

بيان ختامي للسيدة ماغنسون، الرئيسة المناوبة لفريق العمل

١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٠

الزملاء الموقرون،

إنه لمن دواعي شرفي أن أتمكن من تلخيص عملنا في ختام اللقاء الثاني لفريق العمل المشترك المعني بالشارة إذ يبدو لي أننا حققنا تقدماً ملحوظاً.

باستعراض المناقشات التي دارت خلال اجتماعاتنا الرسمية وبالأخذ في الحسبان الآراء التي طرحت خلال الاجتماعات والاستشارات العديدة غير الرسمية. وفي اعتقادي إننا يمكن أن نفخر لأننا تمكنا من التقدم في هذه القضية التي تبدو مستعصية وقربنا من اكتمال هذه المهمة.

هذه المهمة بالطبع هي المهمة الرسمية التي كلفنا بها اللجنة الدائمة بناء على القرار رقم ٣ الصادر عن المؤتمر الدولي السابع والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وقد كلفنا بمساعدة اللجنة الدائمة لإيجاد حل شامل بأسرع وقت ممكن يكون مقبولاً من كل الأطراف من حيث المحتوى والإجراء.

يعتبر اجتماعنا أول مجهود متواصل حول هذا الموضوع من جانب فريق العمل المشترك المكون من ممثلي الحكومات والحركة. وعقدنا اجتماعين الأول يومي ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل والثاني يومي ١٣ و ١٤ حزيران/يونيو/٢٠٠٠.

وبدأنا عملنا بعدما استلمنا تقارير من المشاورات التي عقدت مع ممثلي الحكومات والجمعيات الوطنية في جنيف والعواصم المختلفة، وتلقينا أيضاً تقارير عن المشاورات التي جرت في العواصم التي تتأثر مباشرة بالعرض المقدم لإنشاء شارة جديدة.

وعملنا بتنسيق مع اللجنة الدائمة وكانت إحدى نتائج هذه العلاقة الوثيقة استعداد اللجنة الدائمة لقبول تأكيدنا بوجود توافق في الآراء لدعم مفهوم بروتوكول إضافي جديد لاتفاقيات جنيف سينشئ شارة جديدة توضع بجوار الشارتين الحاليين.

وبناء على هذا التأكيد بعد اجتماعنا الأول في شهر نيسان/أبريل الماضي قررت اللجنة الدائمة يوم ١١ أيار/مايو دعوة المؤتمر الدولي الثامن والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى الانعقاد لدراسة تعديل النظام الأساسي للحركة عقب اعتماد شارة جديدة.

إن قبول اللجنة الدائمة تأكيدنا ودعوتها إلى عقد المؤتمر الدولي يوضح قدر الثقة التي توليها لتأكيدنا بأن القضية ستحسم وتحل خلال هذا العام.

ومن دواعي ارتياحنا ملاحظة أن الحكومة السويسرية بصفتها جهة الإيداع قد قامت بالفعل بالخطوات اللازمة للتحضير للمؤتمر الدبلوماسي المقرر عقده لاعتماد البروتوكول الإضافي الجديد لاتفاقيات جنيف. وكما علمنا يوم ١٣ حزيران/يونيو أن الحكومة السويسرية اتخذت ترتيبات مؤقتة لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، مع وجود عمل تحضيرى بشكل غير رسمي وبشكل رسمي يومي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر، وكل هذه الاجتماعات ستعقد في جنيف.

إن مهمتنا الأساسية في هذه الدورة هي دراسة ورقة عمل أعدتها اللجنة الدولية لتساعد دراستنا حول القضية التي تتضمن بروتوكولا إضافيا جديدا. وزعت هذه الورقة يوم ١٤ نيسان/أبريل وأدت إلى تقديم عدد من الاقتراحات الشفوية والمكتوبة من بعض أعضاء الفريق. كما تلقينا مقترحات من بعض الدول والجمعيات الشقيقة، وكان من بينها مقترحات نتيجة لمشاورات أجريت حول هذه القضايا.

وقد اجتمعنا هذه المرة مثل اجتماع شهر نيسان/أبريل في جو بناء جدا وبتصميم أكيد للوصول إلى كل ما تتطلبه مهمتنا. وكان من دواعي الارتياح، ملاحظة أن كل الوفود قبلت الأسلوب الاستشاري لاجتماعاتنا وهذا يعني أنه لم تكن هناك حاجة للتصويت على الاقتراحات وكان لكل الوفود مطلق الحرية في تقديم أفكارها على شكل ومضمون هذه المقترحات والنتيجة أننا نجحنا في توضيح وحل بعض الأسئلة المعقدة جدا.

والمحصلة باختصار هي أننا تمكنا من توضيح كثير من القضايا وعرضنا قضايا أخرى في ثوب يسهل على الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف تحمل مسؤولياتها للتفاوض وتعتمد البروتوكول الإضافي الجديد.

فعلى سبيل المثال تمكنا من تحديد بوضوح هيكل ومضمون البروتوكول الإضافي الجديد، كما درسنا الجوانب الهامة التي قد تمكن البروتوكول من أن يتابع القانون الدولي الإنساني التغييرات التي تطرأ على المحيط الدولي في الألفية الجديدة.

لقد تمكنا من ذلك حتى يتسنى للحركة تحقيق صفة العالمية وفي الوقت نفسه عملنا سيوسّع مفهوم شارة جديدة محايدة لتوفير تدابير أعمال الإغاثة الإنسانية الدولية وحماية الوحدات الطبية التابعة للقوات المسلحة في هذه الحقبة الجديدة من التعاون الدولي، إن هذين الإنجازين في اعتقادي يعتبران مساهمة عظيمة جدا.

وسيكون هناك كما هو متوقع بعض القضايا التي لا تزال تحتاج إلى مزيد من التفاوض يمكن إجراءها بفعالية بين الدول الأطراف تحضيرا لعقد المؤتمر الدبلوماسي.

وإنني أرى واعتقد أن هناك موافقة كبيرة من الفريق بأن هذه الدورة ستكون الأخيرة في المرحلة الراهنة لإيجاد حل شامل للقضية على نحو ما طلب منا. واقترح توصية اللجنة الدائمة بأن تسلم موضوع البروتوكول الجديد إلى حكومة سويسرا المودع لديها اتفاقيات جنيف، واقترح مع ذلك أن تسعى اللجنة الدائمة إلى إقامة علاقة وثيقة مع الحكومة السويسرية طوال تناول هذه القضية.

الزملاء الأفاضل،

سوف تكون العملية في أيدي الدولة جهة الإيداع – ولكن أشعر انطلاقاً من مناقشاتنا انه هناك عدة نقاط يجب إبلاغها لحكومة سويسرا وللجنة الدولية للصليب الأحمر وللاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لمساعدة تلك الجهات في إنجاز أعمالها في الشهور القادمة.

وإنني سوف أوضحها باختصار

● إنني مسرورة لأن حكومة سويسرا والمنظمتين الدوليتين ترى أنه من المفيد للعملية إبقاء ممثلي الدول الأعضاء في فريق العمل المشترك هذا على علم باستمرار طوال عملية التفاوض.

وعلى حسب فهمي فان مجموعة ستعرف باسم "أصدقاء البروتوكول الثالث" ستتكون خلال شهر تموز/يوليو القادم وستدعى للمساعدة في عملية صياغة المسودات القادمة. ستضم هذه المجموعة من الأصدقاء الأعضاء الدائمين لدى الأمم المتحدة في جنيف للبلدان الممثلة في فريق العمل المشترك من خلال الحكومات أو الجمعيات الوطنية. كما ستضم مجموعة الأصدقاء أيضا بعض الممثلين الدائمين الآخرين لمراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل.

● وعلمنا من الحكومة السويسرية أن قوات الدفاع السويسرية وافقت على اختبار الأشكال المقترحة للشارة الجديدة، للتأكد من أن البروتوكول الإضافي الجديد سيعتمد شكل شارة يراعي المعايير الحديثة للرؤية والوضوح في حالات النزاعات المسلحة.

● ستدعو الحكومة السويسرية كجهة الإيداع، إلى اجتماع لجنة تحضيرية بشأن صياغة البروتوكول يومي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر القادم في جنيف وهذا سيمكن كل الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف للاطلاع والمشاركة في هذا العمل وتضع مقدا اقترحاتها قبل انعقاد المؤتمر الدبلوماسي الذي سيعقد يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر.

● تستمر المشاورات مع كل الدول الأطراف في الاتفاقيات ومع الجمعيات الوطنية ولنشر مسودة نص ستشمل هذه المناقشات وكل من النص نفسه والتعديلات المقترح إدخالها على النظام الأساسي للحركة.

وكما علمنا ستستفيد هذه المشاورات من كل الاجتماعات المتاحة على المستوى الإقليمي والدولي التي تجمع مسؤولي الحكومات والجمعيات الوطنية الذين يتعلق عملهم بالبروتوكول الإضافي الثالث.

● سيوفر الاتحاد الدولي واللجنة الدولية دعمهما لنشر البرامج التي ستجذب انتباه الدول الأطراف والجمعيات الوطنية إلى مسودة البروتوكول. وهذا يشمل إتاحة المعلومات الكاملة على مواقع الحركة على شبكة الإنترنت.

الزملاء الأفاضل،

ستعدّ اللجنة الدولية مسودة النص نفسه بالتشاور مع الاتحاد الدولي على أساس المناقشات التي أجراها فريقنا المشترك. وسيأخذ النصّ بالاعتبار والحسبان الاقتراحات الرسمية وغير الرسمية التي قدمت خلال مداولاتنا، وفي إطار يهدف إلى تقديم نصّ للدول في حالة اعتماده يضمن تحقيق عالمية الحركة.

هذا يعني انه سيتعين اتباع طريق حساس. وإنني متأكدة من أن كل الوفود ستقرّ بأنه لن يكون من السهل الحصول على نتيجة مرضية تلبي احتياجات كل الوفود وعلى وجه الخصوص تلك المتأثرة مباشرة بهذا العمل.

ولن تحتوي مسودة النص في الوقت الحالي على عرض نهائي للشارة الجديدة. فهذا الأمر سينتظر بالطبع نتائج اختبارات الوضوح التي ستجريها قوات الدفاع السويسرية. ويمكننا على كل حال ملاحظة أننا توصلنا في هذه المرحلة إلى اتفاق على مفهوم شارة محايدة جديدة تستطيع الأطراف السامية الموقعة، إذا رغبت، في وضع شارة معترف بها داخلها لأغراض الدلالة كما هو موضح في المادة ٤٤ من اتفاقية جنيف الأولى ولا توجد حاجة إلى اختبارات وضوح لهذه القضية.

وقد أخذنا أيضا علما بالتعليقات التي أبدتها عدة وفود بشأن الحاجة إلى تسمية الشارة الجديدة يُجذب الاحترام. وأتوقع على ضوء هذه المناقشات التي دارت ومن خلال المشاورات غير الرسمية أن يتمكن الاتحاد الدولي واللجنة الدولية من عرض المقترحات المناسبة في هذا الموضوع على مجموعة أصدقاء البروتوكول الثالث في أحد اجتماعاتها، وقبل الاجتماع الأول للجنة التحضيرية في شهر أيلول/سبتمبر.

ومن الواضح أيضا أن كل أعضاء فريق العمل المشترك متفقون على إن الشارة الجديدة التي سيحددها البروتوكول الثالث يجب أن تكون قادرة على أخذ مكانها بجوار الشارتين المستعملتين وذلك بناء على المادة ٣٨ من اتفاقية جنيف الأولى. ولن يؤثر على إمكانية الدول التي تستخدم الشارتين الحاليين على استمرارها في هذا الاستخدام. ولن ينشئ البروتوكول شارة جديدة تتال وضعية أقل من الحاليين. ونبينا هي وقوف الشارة الجديدة مع الشارتين الأخریین على قدم المساواة وأن يكون لها نفس قوة الحماية مثل شارتي الدلالة الأخریین.

الزملاء الكرام،

أوضحت هذه الناحية من النقاش الحاجة إلى برنامج إعلامي أكثر فعالية لكي تتمكن الدول الأطراف والجمعيات الوطنية والمجموعات الأخرى المهتمة بتقدير دقة معنى هذه التمييزات. وسيعمل الاتحاد الدولي واللجنة الدولية على أن يكون هذا التمييز واضحا ومفهوما جيدا. فيبدو الآن أن مهمة التفاوض حول البروتوكول الجديد ستكون أصعب إذا لم يفهم المفاوضون بالطريقة نفسها متطلبات المادتين ٣٨ و ٤٤. وبالفعل إن انعدام هذا الفهم شارك في إثارة بعض الصعوبات التي واجهتنا نحن والأخرين الذين سبقونا والتي حالت دون تحقيق نتائج مرضية في الماضي.

عند تقديمي هذا الملخص إلى أعضاء اللجنة الدائمة سألغهم بأن الاتحاد الدولي واللجنة الدولية قد بدأ فعلا عملهما لإعادة صياغة النص بعد انتهاء دورتنا.

وهم يأملون في أن يقدم النص الجديد إلى الحكومة السويسرية قبل نهاية شهر حزيران/يونيو. علما بأنهم يرغبون في التفكير في بعض العروض التي قدمت وفي بعض الحالات سيحتاجون إلى التأكد من إجراءات واحتياجات الآخرين غير الموجودين في اجتماعنا وبصفة خاصة الأمم المتحدة. كما سيأخذون بالاعتبار، على نحو ما سمعتم الاقتراحات التي قدمت في هذه الجلسة للتأكد من توافقها مع مواد معاهدات أخرى.

بهذا زملائي الأفاضل نكون قد ختمنا بنجاح عملنا ووضعنا هذا المشروع بشكل يمكن الدول الأطراف من اعتماد البروتوكول الجديد في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وبالتالي سيتمكن المؤتمر الدولي الثامن والعشرون من اعتماد التعديلات المناسبة على النظام الأساسي للحركة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وللهيئة العامة للاتحاد الدولي أن تدرس طلبات العضوية المقدمة إلى الاتحاد الدولي حين ذلك.

وعندما يتم إنجاز كل هذا يمكن الإعلان بأننا فعلا حققنا بالكامل المهمة التي كلفنا بها المؤتمر الدولي السابع والعشرون، وحققنا نتيجة مقبولة لكل الأطراف من ناحية المحتوى والإجراء.

شكرا جزيلاً لكم جميعاً.